

Distr.: General
22 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدم من منظمة رسالة المرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040215 030215 14-65915 X (A)



بيان

تمكين المراهقات وإشراكهن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

"أكثر من أي وقت مضى، يبدو أن المهمة الأساسية للتعليم تتمثل في التأكد من أن جميع الناس يتمتعون بحرية الفكر والتقدير والشعور والخيال لتطوير مواهبهم والاحتفاظ بزمام أمور حياتهم قدر الإمكان." جاك ديلور

ستلقي الدورة التاسعة والخمسون بشأن وضع المرأة نظرة عامة على الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل ييجين، وذلك من أجل دراسة مدى نجاحنا أو فشلنا، كمجتمعات دولية، في تحقيق تلك الأهداف.

وقد ورد ذكر المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي لهذه الدورة بغية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. ودُكر العديد من الطرق للحد من هذا التمييز، منها الحد من الفقر، وإتاحة فرص أفضل للتعليم، وتحسين الخدمات الصحية، والحد من العنف القائم على نوع الجنس، وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والاعتراف بحقها في العمل والمشاركة في الاقتصاد والسياسة على الصعيد العالمي، وغير ذلك.

وينبغي النظر إلى التعليم كأحد الجوانب الرئيسية التي ينبغي تقييمها. وفي أفق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمثل الشباب ٥٠ في المائة من سكان العالم، ومنهم ٥١ في المائة من الفتيات المراهقات، مما يعني أنهم الفئة الأساسية من السكان. وفي المؤتمر العالمي للشباب، الذي عقد في أيار/مايو الماضي، رحب رئيس سري لانكا بالشباب "ليشاركوا في عملية من شأنها أن تضمن وجود الشباب في صميم عملية صنع القرار، وأن يكونوا عنصرا في ثورة من أجل جعل هذا العصر عصرا ذهبيا لتنمية الشباب"، بوصفهم محركات التغيير.

ويعد التعليم، وهو معترف به كحق من حقوق الإنسان، ضروريا من أجل تطوير رأس المال البشري، وبشكل أكثر تحديدا، من أجل ضمان مستقبل الأجيال الشابة. وبصفته أهم أداة لتنمية أي بلد، يجب أن يكون التعليم متاحا للجميع على قدم المساواة وبجودة عالية. ولن يمكن تحسين مستوى المعيشة وفرص العمل والبيئة الاجتماعية إلا بهذه الطريقة. ولا بد من كل ذلك من أجل القضاء على الفقر ومعظم المشاكل الرئيسية التي تقلق العالم اليوم، ومنها العنف، وتعاطي المخدرات، والأضرار البيئية، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من بين أمراض أخرى، والحمل المبكر. وكما قال نيلسون مانديلا، "التعليم أقوى سلاح يمكن استخدامه لتغيير العالم".

ومن المعروف جيدا أن الشباب هو المورد البشري الرئيسي للتنمية، وأنه يمثل العامل الرئيسي في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي. ومع ذلك، يمر الشباب في الوقت الحاضر بأوضاع محددة تنقص من إمكانيات نموه، منها على سبيل المثال الأزمة الاقتصادية، والأعداد المتزايدة لأعمال العنف والمحتويات القاسية في وسائل الإعلام، والمستويات العالية من البطالة، والتغييرات في دور الأسرة باعتبارها وسيلة لتقاسم المسؤولية والتنشئة الاجتماعية للشباب، والفرص غير الكافية للتأهيل المهني، وتدني نوعية التعليم. والتعليم وحده هو القادر على إتاحة الفرص للفتيان والفتيات والمراهقين والبالغين الشباب ليكون لهم فهم أفضل للعالم الذي يعيشون فيه.

وبالتركيز بشكل خاص على المرأة الشابة، يمكن لتوفير فرص تعليمية جيدة لها أن يحدث تغييرا حقيقيا ليس فقط في التطور المهني، ولكن أيضا من أجل اتخاذ قرارات مدروسة بشأن حياتها وأسرتها وبلدها. وإذا أردنا المشاركة حقا في مكافحة التمييز بين الجنسين، علينا أن نبدأ بإتاحة الفرصة للمراهقات لتحقيق ذواتهن، وليس أن نغلي عليهن ما يجب أن يكون الأفضل في حياتهن، والقضايا التي عليهن النضال من أجلها، أو كيف ينبغي لهن التفكير في العالم وفي مستقبلهن، أو كيف يجب عليهن أن يسيرن حياتهن وأسرهن.

وستظل هؤلاء الفتيات بحاجة إلى الإمدادات الغذائية وإلى فرص أفضل للحصول على الرعاية الصحية، والحد من أخطار الأمراض والعنف. ولكننا إذا حاولنا حل كل هذه المشاكل وحدها دون توفير التعليم أو بتعليم سطحي، سننجز مهمتنا بشكل جزئي، لأن هؤلاء الفتيات لن تقدرن أبدا على الاستقلال عنا نحن الكبار وعن الرجال. وسيكون عليهن دائما أن تتوقعن الحلول وأن تنتظرن قدومها من الخارج. فهذه التبعية هي الحكم الصادر في حقهن.

وقد بُذلت جهود عديدة لتحسين التعليم على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، كان "التعليم للجميع" هو شعار المنتدى العالمي للتعليم (داكار، السنغال، نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، حيث تم التأكيد على أن الحق في التعليم ليس مجرد الحق في الحصول عليه، بل يعني التأهيل للحياة، الذي ينبغي أن يشمل أيضا تلقين مهارات وقدرات في مجال العلاقات التي تمكن الشباب من أخذ زمام أمور حياتهم في السياق الاجتماعي والعالم المعاصر.

وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى، يتضح من درجة الكفاءة النهائية في التعليم الأساسي أنه في حين تم تحقيق تحسن في التغطية في الغالب، لا يمكن القول أن ذلك ينطبق عن الجودة والاستدامة. وكمثال على ذلك، يوجد أكثر من نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة خارج المدارس في المكسيك. وهذا يعني أن من أصل ٩٨ في المائة من الفتيان والفتيات الذين يكملون دراستهم الابتدائية ويلتحقون بالمدارس الإعدادية، لن يُتم تعليمه إلا ٦٢ في المائة.

ونتيجة لذلك، هناك ملايين من المراهقين دون تعليم، مما يحد بشكل كبير من فرصهم، ويزيد في المخاطر النفسية والاجتماعية التي قد تؤثر عليهم وعلى بيئتهم. ويغادر المراهقون من الذكور والإناث الفصول الدراسية للذهاب إلى العمل وتحقيق التوازن في الحالة الاقتصادية لأسرهم، ويتخلون عن خيار المستقبل الأفضل الذي يمكن أن يتحقق بإكمالهم دراستهم. وتشدد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أنه لا بد من تلقي ما لا يقل عن ١١ أو ١٢ سنة من التعليم الرسمي من أجل تجنب الفقر وكل العلل الاجتماعية المرتبطة به.

وتتمثل مشكلة أخرى في كون مؤشرات التقييم تقيس جوانب كمية، مثل عدد الطلاب في كل بلد، وعدد من يواصلون الدراسة، ومتوسط الأعمار وما إلى ذلك، ولكنها لا تقيس النتائج من حيث النوعية. فالطلاب يحضرون إلى المدارس، ولكنهم لا يتوفرون على الإنارة في الفصول الدراسية، ولا يتناولون وجبة الإفطار، وربما يعانون من سوء حالة الطقس، أو ربما يكون عددهم أكبر من طاقة الأستاذ الواحد، وما إلى ذلك. وربما يجلسون على الكراسي ويستمعون للأستاذ، ولكن ذلك لا يدل على أي شيء فيما يتعلق بالتعليم الحقيقي، أي التعليم الذي له تأثير على حياتهم. ولذا فإننا نوصي بصياغة وسائل تقييم علمية لقياس تأثير النتائج المعلنة لمختلف الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل ييجين، حتى تتمكن من تكوين فكرة أكثر دقة عن الواقع.

وإن تمكين المراهقات سيمكننا من تحقيق أهدافنا، فنحن نجد مثالا حديثا في ملالا يوسفزاي، التي لخصت بوضوح هذه الأفكار في كلمة الوداع التي ألقته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حين قالت: ”أيها الإخوة والأخوات، إننا نريد المدارس والتعليم لبناء مستقبل مشرق لكل طفل. وسوف نواصل رحلتنا إلى وجهتنا نحو السلام والتعليم، فلا أحد يستطيع أن يوقفنا. وسنتحدث عن حقوقنا، وسنجلب التغيير من خلال صوتنا، فنحن نؤمن بسلطة كلماتنا وقوتها. وكلماتنا يمكن أن تغير العالم كله لأننا جميعا معا، متحدون من أجل قضية التعليم. وإذا أردنا أن نحقق أهدافنا، فعلينا أن نمكن أنفسنا بسلاح المعرفة وأن نحمي أنفسنا بالوحدة والتضامن“.